



Victor Gervais and Saskia Van Genugten (eds).- *Stabilising The Contemporary Middle East and North Africa: Regional Actors and New Approches* (London: Palgrave Macmilan, 2019), 336 p.

فيكتور جيرفي وساسكيا فان جيناتن (إشراف)
- استقرار الشرق الأوسط المعاصر وشمال إفريقيا:
الفاعلون الإقليميون والمقاربات الجديدة (لندن:
بالغريف ماكميلان، 2019)، 336 ص.

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
(MENA) تغيرات سريعة الإيقاع خلال العقد

الأول من القرن العشرين، خاصة بعد أحداث ما سمي بالربيع العربي. إذ فرضت تداعيات هذه الأخيرة إرساء مجموعة من التوازنات الداخلية والخارجية الجديدة، عاد معها فاعلون تقليديون لرسم معالم المنطقة، مثلما ظهر فاعلون جدد. وقد أتى ذلك بعد مرحلة من الهيمنة الأمريكية أعقبت تفكك الاتحاد السوفياتي إثر الحرب الباردة.

يأتي هذا المؤلف الجماعي ليلسط الضوء على التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ضمن إطار مساعي تحقيق الاستقرار (Stabilisation)، تضاربت فيها رؤى متدخلين متعددين. إن هدف هذه الدراسة الأساسي هو المقاربة النقدية لدور الفاعلين الإقليميين كطرف مستجد في هذه العملية، وتعدد الإشكالات المترتبة عنه سواء على مستوى التصور أو الممارسة، وذلك من خلال ثلاثة أقسام أساسية تصدرتها مقدمة تضع القارئ ضمن سياق مجمل القضايا التي تتناولها المقالات الموجودة بين دفتي الكتاب.

توقف منسقي مواد هذا الكتاب فيكتور جيرفي (Victor Gervais) وساسكيا فان جيناتن (Saskia van Genugten) في مقدمته عند مفهوم تحقيق الاستقرار من خلال تقديم لمحة عن سياق ظهوره (2). كما لم يفتها لفت الانتباه إلى غموضه الناتج عن تضارب الأهداف المتوخاة منه، وتحدي الانسجام بين تحقيق هدف الأمن والتنمية أثناء العمليات المرافقة له. ومما زاد من تعدد وتعقد مقارباته وشروط تحقيقه، المعطيات الجديدة المرافقة لأحداث الربيع العربي وفي مقدمتها ظهور الفاعلين الإقليميين (8).

يتكون القسم الأول من أربع مقالات تضعنا في سياق التحولات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودينامياتها الإقليمية، مما أثر بقوة على التصور المتعلق بتحقيق الاستقرار. وفي هذا الصدد يركز كريستيان كوش (Christian Koch) في مقاله (19-39) على نتائج المتغيرات التي شهدتها المنطقة منذ 2010 على المتدخلين التقليديين والجدد. فمن جهة تراجع دور الولايات المتحدة كقطب واحد مهيمن، ليفسح المجال أمام عودة نوع من التعددية القطبية حاول أحلافها، كل من جهته، إيجاد موقع له ضمن التوازنات الجديدة بالمنطقة. ومن جهة أخرى، أثار تدخل كل من إيران وتركيا في الشؤون العربية حفيظة بعض أعضاء مجلس التعاون الخليجي، وفي هذا الإطار توقف كوش عند الصراع الدائر في سوريا كنموذج لذلك.

أما مارك سدرا (Mark Sedra)، فقد خصص دراسته (41-66) لعملية تحقيق الاستقرار التي شهدتها أفغانستان منذ 2001، فرسم صورة متشائمة عن نتائج سنوات من جهود إعادة البناء في ظل واقع شديد التعقيد، عجزت الولايات المتحدة عن فهم خصوصيات. ويعزو الباحث ذلك إلى تضخم الجانب العسكري على حساب الجانب المدني. وهذا إلى جانب تعالي كافة المتدخلين عن مراعاة الخصوصيات الثقافية المحلية. ويلاحظ بهذا الصدد استمرار تعاضم نفوذ حركة طالبان في ربوع أفغانستان (49) إلى حد دفع بالإدارة الأمريكية إلى الاستعانة بها في عدة عمليات إدارية ومدنية (55). ولذلك، يربط الباحث نجاح تحقيق الاستقرار بعقد اتفاق سلام مع طالبان، مع إعطاء الدول المانحة الأولوية لتحقيق الأمن الداخلي كإطار أساسي لكل المشاريع الأخرى، بعيداً عن الحسابات والتدخلات العسكرية الضيقة (60-61).

ويقدم برناردينو ليون غروس (Bernardino Leon Gross) وجهة نظر مختلفة تركز على أهمية الدبلوماسية كآلية أساسية لتحقيق الاستقرار عبر الأمم المتحدة. ويدعو غروس هنا إلى نوع جديد من الدبلوماسية، توازن بين المساعي الدولية والإقليمية. إذ من الصعوبة بمكان تحقيق الاستقرار في المنطقة دون مراعاة حيثيات المجال الإقليمي برمته (81). ومثالا على ذلك، يستعرض دور الأمم المتحدة في حل الصراع الدائر في ليبيا منذ إسقاط نظام المعمر القذافي (83-88). ولا يتحدث غروس هنا من موقع الباحث الأكاديمي فحسب، بل أيضا من موقع المشارك في صناعة الأحداث، بحكم عضويته في البعثة الأعمية الخاصة بالإشراف على مفاوضات الصخيرات سنة 2015. لقد أسفرت

هذه المفاوضات عن اتفاق إطار من شأنه رأب الصدع للتصدي لعوامل أخرى حاسمة في عدم الاستقرار وفي مقدمتها تنظيم داعش (85). وعلى الرغم من كل الإكراهات، تظل الآلية الدبلوماسية، من وجهة نظر الكاتب، هي الوحيدة المؤهلة لضمان الاستقرار على المدى المتوسط والبعيد (88-89).

ركز الكاتبان إدوارد ماركس (Edward Marques) وسيلفيا رونثيك (Silvia Rognvik) أيضا على النموذج الليبي، لكن في علاقة مع الجماعات المسلحة (95-119)، فربط نجاح مسلسل السلام بإشراك هذه الأخيرة، إذ يمكن أن تشكل عاملا مهما في تعميق عدم الاستقرار، مثلما يمكن أن تصبح جزءا من الحل (96). وتكمن صعوبة هذا الطرح في نهج أساليب غير تقليدية للتفاوض ضمن إطار براغماتي يأخذ الفهم الجيد لكافة المعطيات المرتبطة بهذه الجماعات بعين الاعتبار. وهذا الحل، من وجهة نظر الكاتبين، تفرضه خصوصية بعض المجتمعات القبلية مثل اليمن وليبيا. غير أن اعتماده لا يخلو من مجازفات، فالاستعانة بطالبان مثلا يمكن أن ينتج عنها حرمان النساء من أبسط حقوقهن الإنسانية الأساسية (114)، لكن ذلك لا يقلل من نجاعة دور الجماعات المسلحة في تقديم خدمات إدارية وأمنية أثناء تدبير المراحل الانتقالية، خاصة في مجالات تنعدم فيها بنيت الدولة المركزية القادرة على إدارة الأزمة (115).

وخصص القسم الثاني من الدراسة لتناول دور الفاعلين الإقليميين في عمليات تحقيق الاستقرار ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد استهله تيمو بير (Timo behr) بمقاربة دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها أطرافا مؤثرة في المنطقة، خاصة بعد أحداث الربيع العربي (121-138). ولعل ما يميزها هو السعي نحو تكيف أجنحتها السياسية على الصعيد الإقليمي مع تلك الخاصة بشركائها التقليديين الدوليين. وفي خضم ذلك، تطورت مشاريعها لتحقيق الاستقرار في المنطقة من الاقتصار على المساهمة الناعمة عبر تقديم منح ضخمة موجهة لإعادة الإعمار، إلى المزج بينها وبين الأدوات العسكرية كالتدخل لدعم جماعة مسلحة ضد أخرى. وفي هذا الصدد، يشاطر تيمو بير التفسير الصادر عن إدوارد ماركس وسيلفيا رونثيك، ومفاده أن الطابع القبلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عامل مساهم في ذلك، الأمر الذي ينتج عنه تضارب في رؤى مختلف الفاعلين حول تحقيق الاستقرار وأهدافه. ففي ليبيا مثلا دعمت دولة قطر الحكومة الانتقالية، في حين دعمت الإمارات الجيش الليبي بزعامه خفتر. مما قد يؤدي إلى مزيد من الفرقة والتوتر (134).

وانتقل نيل كويلمان (Neil Quillman) في دراسته (139-161)، إلى تسليط الضوء على سياسات تحقيق الاستقرار المتبعة من قبل العربية السعودية والإمارات في منطقة القرن الإفريقي، ومن قبل تركيا في سوريا. وارتبط التدخل السعودي في منطقة القرن الإفريقي بتأمين مصالحها في اليمن والتصدي للتأثير الإيراني والقطري (142)، في حين ارتبطت تحركات الإمارات بإدراكها لأهميتها الاستراتيجية. ومن هذا المنطلق، لم تكتف ببلورة استراتيجية لتحقيق الاستقرار، بل عمدت إلى إخضاع دول المنطقة إلى تبعيتها (146). ولذلك، مزجت بين مختلف الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، مع التركيز على المساعدات الإنسانية. وهي الأدوات نفسها التي اعتمدها تركيا مع دوافع مختلفة تحركها هو اجسها الخاصة المتمثلة في تأمين حدودها مع سوريا والحيلولة دون تنفيذ المشروع الكردي الرامي إلى تكوين دولة مستقلة تشمل أكراد شرق تركيا (150).

وبخصوص الاستقرار في العراق، كرس فكتور جيرفي (Victor Gervais) مقالته لدراسة دور الإمارات في تحقيقه بين سنتي 2014 و 2018، بحكم إسهامها الوازن في إعادة إعمارها. واستهدفت العمليات العسكرية هناك القضاء على داعش وتحقيق الحد الأدنى من الأمن، مع توفير الخدمات المرتبطة بالبنية التحتية. إلا أن تدخل الإمارات في مرحلة ما بعد داعش جاء على خلفية الحد من النفوذ الإيراني أكثر من الرغبة في مساعدة العراق على إعادة البناء (164). ولذلك فإنها قد اختارت، في إطار المساعي الدولية لإعادة الاستقرار، التركيز على التزاماتها الاقتصادية كتكتيك يهدف إلى تعميق تأثيرها في العراق (172).

ويعود نيل كويلمان، وساسكيا فان جناتن لتقديم دراسة أخرى في هذا المجموع، لمعالجة أهمية البعد الاقتصادي ضمن استراتيجيات تحقيق الاستقرار (185-204). وفي مستهلها، تمت إثارة الانتباه إلى تضارب تصورات مختلف المتدخلين؛ فإذا كان الفاعلون التقليديون يركزون على الأدوات العسكرية والسياسية مع حصر التدخل الاقتصادي في المساعدات الإنسانية وبعض المعونات المادية، فإن الفاعلين الجدد، وإن بشكل متفاوت، جعلوا البعد الاقتصادي في مقدمة الأولويات. وفي الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى التأني بنفسها عن التدخل في الصراعات السياسية والتركيز على عمليات البناء الاقتصادي، وقفت دول الخليج منزلة بين المنزلتين؛ إذ يفوق حجم إسهاماتها الاقتصادية في تحقيق الاستقرار ما قدمه جميع المتدخلين الغربيين التقليديين، لكنها توظف أيضا باقي الأدوات العسكرية والسياسية الأخرى (193).

وختمت فرجينيا كومولي (Virginia Comolli) هذا القسم بالوقوف عند آثار الحروب المدمرة على المدن (207-231). وفي هذا الصدد، تنقلت عبر خريطة العالم، رابطة بين بعد الزمان والمكان، حيث المشهد واحد. وسواء تعلق الأمر بالرقعة وحلب وبغداد أو بجوهانسبورغ، فإن الحرب قد تركت بعض المدن فريسة للهشاشة، وحولتها من أقطاب اقتصادية إلى بؤر لمختلف أنواع الشبكات الإجرامية، مما يخلق تحديات بالجملة أمام المحاولات الرامية إلى تحقيق الاستقرار. ولعل ما يميز هذه الدراسة، هو تقديمها لوجهات نظر أكاديمية لباحثين ينتمون إلى حقل الدراسات الاستراتيجية المركزة على مدن الحرب، في إطار مقارنة متعددة التخصصات.

أما القسم الثالث والأخير من هذه الدراسة، فقد ركز على إشكالات الحدود والهوية والعدالة الانتقالية، وأهمية الحفاظ على التراث الثقافي في المناطق غير المستقرة. ويتعلق الأمر هنا بموضوعات لم تحظ بالأهمية اللازمة في مختلف الدراسات المخصصة لعمليات تحقيق الاستقرار. وفيما يخص المشاكل الحدودية المترتبة عن الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، أفرد ليو كورتن (Leo Kworten) مقالة لطرح الأسئلة التي يستلزمها رسم الحدود في علاقته مع دور الأقليات العرقية والحركات الانفصالية (233-257)، بحكم أنها تشكل مجموعات سياسية توظف الحرب الأهلية لإعادة رسم الخريطة وفقاً لتطلعاتها الترابية (236). لقد استغل أكراد سوريا الحرب الأهلية لتقديم أنفسهم كشركاء لا غنى عنهم للولايات المتحدة، مقابل دعم هذه الأخيرة لنوع من الحكم الذاتي على شاكلة كردستان العراق. أما انفصاليو جنوب اليمن، فقد وظفوا الدعم المالي والعسكري العربي والدولي ضد الحوثيين، لإرساء بنية إدارية مستقلة في الجنوب. ويلاحظ كورتن في هذا الإطار غياب استراتيجية لمقاربة هذا الإشكال ضمن جهود إعادة الاستقرار، لأن خطر إعادة رسم الحدود من شأنه توسيع مجال الصراع ليشمل دول الجوار (251).

أما عن بعد الهوية كمصدر لعدم الاستقرار، فقد خصص له ستيفن كوك (Steven. A. Cook) قراءة نقدية بدراسته للنموذجين المصري والتركي (259-280)، بحكم دورهما المتزايد في دعم السلام بمنطقة شرق المتوسط. غير أن ما يلاحظ هو تحولهما لعناصر تسهم في عدم الاستقرار بالمنطقة منذ 2011، مما أربك حسابات الولايات المتحدة ودول أوروبا. ولكي يبين دور القضايا المرتبطة بالهوية في ذلك، يعود بنا كوك إلى حالة مصر منذ ثورة عرابي إلى جمال عبد الناصر، مروراً بمبارك ومرسي، وانتهاءً بالسيبي. لبرز الاستمرارية التاريخية القائمة بين الماضي والحاضر في العلاقة بالهوية

المصرية التي كانت ولا تزال، موضوعا للاستقطاب السياسي القوي، ومصدرا لحلقات العنف وعدم الاستقرار. كما شهدت تركيا الاستقطاب نفسه، إذ انتقلت منذ سبعينات القرن العشرين من صراع اليمين واليسار إلى صراع الدين والعلمانية، خاصة بعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة. ويضاف إلى ذلك المسألة الكردية التي لم تنجح محاولات احتوائها ضمن قالب الانتماء الديني المشترك.

واهتمت زينايدا ميلار (Zinaida miller) بمعالجة موضوع أهمية العدالة الانتقالية بمناطق في طور التحول نحو الاستقرار، فالمجتمعات التي شهدت ثورات مثل مصر وتونس وليبيا، كان يحركها هاجس التوزيع العادل للموارد والثروة. ولذلك فإن العدالة الانتقالية مسألة مركزية ضمن أي مشروع لإعادة الاستقرار، خاصة في ظل المتغيرات السياسية لعالم اليوم (282). وهذا فضلا عن كونها آلية لتسهيل عملية الانتقال من حكم استبدادي عنيف إلى آخر ديمقراطي (285). وفي هذا الصدد أوردت الكاتبة نماذج لجهود بعض المؤسسات لتحقيقها بكل من مصر وتونس وليبيا.

ولعل الاهتمام بالحفاظ على التراث الثقافي لا يقل أهمية عن باقي القضايا المرتبطة بتحقيق الاستقرار ضمن بؤر التوتر. ولهذا أفرد له الباحثان جان غابريال ليتورك (Jean-Gbriel Leturq) وجان لو سمعان (Jean-Loup Samaan) دراسة اختتمت الكتاب (307-330)، فسلط الضوء فيها على مختلف التدخلات الدولية التي حركها هاجس حماية الممتلكات الثقافية زمن الحروب. لقد أودت الموجات الأخيرة لهجمات وصفت بالإرهابية بعدد من المعالم الأثرية. وفي هذا السياق، يورد الباحثان نماذج من أشكال الدمار التي خلفها تنظيم أنصار الدين في مالي والقاعدة في العراق وسوريا، مما فسح المجال أمام انتعاش عمليات تهريب القطع الأثرية (313-314). وشكل ذلك منطلقا لعدة مبادرات استهدفت توفير مناطق آمنة للمعالم التراثية، في انتظار نهاية الحروب بالمناطق المتضررة. ويشير الباحثان إلى الصعوبات الكثيرة المطروحة في هذا السبيل، إذ يظل النجاح فيها مرتبطا بالتواصل الفعال بين القوات المسلحة وكافة الفاعلين في مجال حماية الممتلكات الثقافية.

لقد تناول هذا المؤلف الجماعي التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وبلدان شمال إفريقيا في العقد الأخيرين من زوايا مختلفة. وركزت معظم الدراسات الصادرة في الموضوع على ثورات ربيع الشعوب العربي من خلال الاهتمام بالآليات الداخلية، ناهيك عن تلك التي تناولتها أيضا من منظور مقارن. ومن تم، يستمد

هذا الكتاب مكانته من اهتمام المسهمين فيه بالتبعات الإقليمية لتلك الثورات، بالنظر إلى ظهور فاعلين جدد يعملون وفقا لمصالح متضاربة. وركزت هذه الدراسات على دورهم، باعتبارهم عناصر مستجدة، مرشحة للإسهام في عمليات تحقيق الاستقرار بالمنطقة. إلا أن ما يلاحظ بخصوص مقاربتها لتصوراتهم وآلياتهم الكفيلة بذلك، هو إغفالها للإطار الشمولي الذي يتحركون في إطاره؛ وكأن الفاعلين الإقليميين الجدد، مثل العربية السعودية والإمارات وقطر وتركيا، مستقلون تماما عن التحالفات الدولية ومصالحها المتضاربة والمعقدة. فهل يملك هؤلاء القرار السياسي إلى الحد الذي يدفع إلى تجاهل دوافع إدماج الفاعلين التقليديين لهم في إطار استراتيجيات تحقيق الاستقرار؟

سعاد بنعلي

باحثة في التاريخ، الرباط